المملكـة المغربيـة

وزارة إعـداد الـتـراب الوطـنـي والمـاء والبيئـة

المـجـلـس الـوطـنـي للـبيئــة

تقــريــر الـدورة الخـامســة

25 أبـريــل 2007

الربــاط

الـفـهـرس

I - المقدمــة

- **الجلسة الافتتـاحية**
- **العروض**
- **أشغال اللجن**
- **الجلسة الختامية**

II - التوصيـات

1.التوصيـات العامـة

2.التوصيـات الخاصـة

أ- توصيـات اللجنة الأولى "التطهيـر السائـل"
ب- توصيـات اللجنة الثانية "التطهيـر الصلب والهواء و المواد الكيماوية"

III - ورقة حول البرامج المعروضة

المرفقات

خطابات الافتتاح

- **خطـاب السيد الوزيـر الأول**
- **خطـاب السيد وزيـر الماليـة والخوصصة**
- **خطـاب السيد المديـر العـام للجماعـات المحليـة**
- **خطـاب السيد سعيد موليـن عن الإتحاد العام لمقاولات المغرب**

جدول الأعمال
لائحة المشاركين
العروض

I -المقـدمـة

الجلسـة الافتتاحيـة

عقد المجلس الوطنـي للبيئة دورته الخامسة بالرباط يـوم 25 أبريل 2007 والتي ترأس جلستها الافتتاحية السيد محمد اليازغي وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة و ذلك بحضور السيد فتح الله والعلو وزير المالية و الخوصصة والسيد نور الدين بوطيب المدير العام للجماعات المحلية بوزارة الداخلية والسيد سعيد مولين عن الإتحاد العام لمقاولات المغرب والسيد عبد الله لعوينة كرئيس لهذه الدورة.

كما حضر هذه الجلسة كذلك عدة شخصيات مدنية وعسكرية و ممثلو الهيئات الدولية بالمغرب.

وشارك في أشغال هذه الدورة أعضاء المجلس وممثلو عدة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية و ممثلو الجماعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية والجمعيات غير الحكومية و الجامعات والمعاهد العلمية بالإضافة إلى عدة فعاليات ساهمت في إغناء الحوار وتبادل المقترحات والآراء.

في بداية الجلسة، ألقى السيد عبد الله لعوينـة، رئيس هذه الدورة كلمة أبرز فيها أهمية هذه الدورة والنقط الواردة في جدول أعمالها. كما قام بتقديم البرامج الوطنية حول "التطهير السائل والتطهير الصلب و تلوث الهواء و إشكالية المواد الكيماوية والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة " والتي ستتم مناقشتها خلال أشغال هذه الدورة.

و أخيرا أكد على أهمية دور المجلس في إنجاز و تفعيل هذه البرامج من خلال التنسيق والعمل في إطار تشاركي بين جميع الفاعلين و ذلك من أجل تنفيذ التوصيات التي ستنبثق عن أشغاله.

و ألقى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، كلمة السيد الوزير الأول نيابة عنه، أبرز فيها دور المجلس الوطني في مسار التشاور والتداول بشأن التنمية المستدامة وذلك بعد انخراط بلادنا في مسلسل قمة ريو 1992 وجوهانسبورغ 2002 وتطبيقا لمقتضيات المذكرة 21 .

كما أكد السيد الوزير في كلمته على أنه من أجل تثمين المنهجية المتبعة في إعداد البرامج الخاصة بحماية البيئة، عملت الحكومة على إعطاء الانطلاقة لعدة أوراش من بينها سن ترسانة قانونية خاصة بالبيئة و الشروع في إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وبرنامج محاربة التلوث بحوض سبو وكذا التلوث المنزلي والصناعي واعتماد تدابير عملية لاقتصاد الماء خاصة في المجال الفلاحي واستعمال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة ووضع برامج لتجديد حظيرة النقل العمومي.

كما استعرض كذلك أهمية برنامج التربية البيئية بالمدارس القروية والبرنامج الوطني للتطهير الصلب وخاصة النفايات المنزلية وكذا تدبير المواد الكيماوية والنفايات الخطيرة.

كما أبرز السيد الوزير دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تعتبر ركيزة أساسية لتوطيد دعائم التنمية المستدامة ودعى المشاركين للعمل على استكمال إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، خاصة وأن المغرب، التزم في إطار قمة جوهانسبورغ سنة 2002 بإعداد هذه الإستراتيجية.

وأخيرا، أكد على أن اجتماع المجلس الوطني للبيئة يعتبر حلقة مهمة في إعداد وتوجيه هذه المنهجية و أن الحكومة ستولي اهتماما خاصا لإعداد هذه الإستراتيجية حول التنمية المستدامة.

بعد ذلك ألقى السيد وزير المالية والخوصصة كلمة أكد فيها على أهمية تنظيم دورة هذا المجلس وبرمجة مواضيع تعد اختيارا صائبا لاتخاذ التدابير لحل مشكل التلوث ببلادنا وتفعيلها إلى أساليب تدبيرية ناجعة من أجل الحفاظ على مواردنا الطبيعية. كما أكد على أن هذه البرامج تشكل ركيزة مهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذلك عبر تنمية الاستثمار والصناعة التقليدية والسياحة وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار، أشار السيد وزير المالية والخوصصة على أن قطاع البيئة حضي بأهمية خاصة من طرف الحكومة و ذلك من خلال إنجاز و انطلاق أشغال العديد من المشاريع والبرامج ذات الأهمية البالغة وذلك للحفاظ على مواردنا البيئية ونذكر منها: البرنامج الوطني للتطهير السائل و تصفية المياه العادمة و

برنامج مكافحة التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة المنزلية والصناعية بحوض سبو والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها و البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية.

و قد أعطى السيد الوزير التكاليف الإجمالية لهذه البرامج و وسائل تمويلها مؤكدا، أنها تحضى بدعم مالي من طرف الدولة وكذا المؤسسات العمومية بالإضافة إلى مساهمة الجماعات المحلية والفاعلين الجهويين و تمويلات التعاون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، أشار السيد الوزير على أنه تم وضع برنامج جديد يهدف إلى تحديث حضيرة عربات النقل بغلاف مالي تبلغ تكلفته 360 مليون درهم على مدى ثلاث سنوات ابتدءا من سنة 2006. وقد تم تعزيز هذا البرنامج عن طريق إحداث صندوق خاص لتأهيل قطاع النقل خصص له غلاف مالي يقدر ب 400 مليون درهم سنويا. كما اعتمدت الحكومة إستراتيجية لإنعاش وتنمية الطاقات المتجددة من اجل الاستجابة للمتطلبات المتزايدة في مجال الطاقة.

ولمواكبة هذه المشاريع، أوضح السيد الوزير على أنه قد تم رصد اعتمادات مالية مهمة لفائدة هذا القطاع انتقلت من حوالي 61 مليون درهم سنة 1999 إلى 358 مليون درهم برسم سنة 2007، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات المهمة المرصودة للبرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة.

وفي الأخير، أكد السيد الوزير على أنه رغم إيجابية هذه الحصيلة، يجب الاهتمام بإشكالية التغيرات المناخية وما ينتج عنه من تصحر وكذا إشكالية التلوث واكتساح العمران والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتحقيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تقوم على إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات الوطنية وتعزيز آليات البرمجة مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات القطاعية وكذا تعزيز انسجام البرامج القطاعية مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المالية العامة .

وبعد ذلك ألقى السيد المدير العام للجماعات المحلية كلمة أبرز فيها دور المجلس الوطني للبيئة الذي يشكل حدثا وطنيا ويستدعي تفعيل و تضافر كل الجهود لرفع تحدي العولمة والتنمية المستدامة وذلك بتبني مبادرات وطنية تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أكد على نهج سياسة لامركزية تجعل من الجماعات المحلية أحد المتدخلين الأساسين في الحفاظ على البيئة وذكر أن وزارة الداخلية تقوم بمساهمة فعالة في تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة من خلال برامج التطهير السائل و الصلب وكذا الشواطئ النظيفة وجودة الهواء.

وبعد ذلك ألقى السيد مولين باسم رئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب ، كلمة أوضح فيها المشاكل المطروحة للحفاظ على البيئة . كما ذكر بأهمية المركز المغربي للإنتاج النظيف (CMPP) وصندوق محاربة التلوث الصناعي (FODEP) والصندوق الوطني للبيئة (FNE) وآليات التنمية النظيفة (MDP) والدور الفعال الذي يقومون به في المحافظة على البيئة و تحسينها. كما أكد على أهمية تشجيع الطاقة الشمسية بالمرافق السكنية ودراسات التأثير على البيئة والمخطط الاستعجالي. كما أبرز الأهمية التي يوليها القطاع الخاص للمحافظة على البيئة من خلال المصادقة على " ميثاق المسؤولية الاجتماعية " الذي يتبنى أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة.

كما كانت هذه الدورة مناسبة لعرض شريط حول الإشكالية البيئية بالمغرب .
كما تم خلال هذه التظاهرة، تنظيم عرض لوحات موضوعاتية شارك فيها المتدخلون المتخصصون في البرامج المعروضة ونذكر منها :

البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة وبرنامج محاربة التلوث بحوض سبو و البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية و البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة والنفايات الخطرة وكذا لوحات حول آليات التنمية النظيفة و صندوق محاربة التلوث والواحات و التنوع البيولوجي و الجبال ...إلخ

العروض :

تميزت الجلسة الأولى للمجلس بتقديم عروض حول البرامج الآتية (أنظر المرفقات) :

1. البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة من طرف السيد عبد المجيد بن أمغار (وزارة الداخلية) ؛

2. برنامج محاربة التلوث بحوض سبو من طرف السيدة أمال القراع (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) ؛
3. البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية من طرف السيد عبد الله رطال (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) ؛
4. البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها من طرف السيد بناصر أورقية (وزارة الداخلية) ؛
5. إشكالية الموارد الكيماوية والنفايات الخطرة بالمغرب من طرف السيد مهدي شلبي (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) .
6. إشكالية تلوث الهواء بالمغرب من طرف السيد عبد الوهاب العبدلاوي (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) ؛

أشغال اللجن :

تابع المجلس أشغاله بعد جلسة العروض من خلال لجنتين وهما :

1. اللجنة الأولى خاصة بالتطهير السائل ؛
2. اللجنة الثانية خاصة بالتطهير الصلب و الهواء و المواد الكيماوية.

ترأس اللجنة الأولى السيد خالد السبيع (وزارة المالية والخوصصة) ومقررها السيد لكبير أحجو (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة).

أما اللجنة الثانية، فقد ترأسها كل من السيد محمد دينية (وزارة الداخلية) والسيد إبراهيم الزياني (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) ومقررها السيد رحال معروف (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة).

وتميزت أشغال هذه اللجن بتدارس ومناقشة البرامج المعروضة خلال الجلسة الافتتاحية وأعقبتها نقاشات مثمرة وبناءة نتجت عنها إصدار توصيات هامة .

الجلسة الختامية

خلال هذه الجلسة الختامية، وضح رئيس الدورة أن هذه الدورة تميزت بتنوع وغنى النقاش و الحوار وتطرقت لموضوعات دقيقة و حساسة تتعلق بتشخيص

للحالة البيئية لبلادنا و تدارس البرامج و الإجراءات الكفيلة بتحسينها و حمايتها. كما أنها تثمن المبادرات الوزارية و من بينها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

كما قام باستعراض ما تم تقديمه خلال هذه الدورة مع إبراز أهم النقط والاقتراحات كموضوع التمويل وآليات التنسيق ومساهمات الدولة والجماعات المحلية وطرح القضايا الاجتماعية وفكرة "المقاربة الجديدة" والرؤية المسبقة واعتماد البيئة في التخطيط الحضري والسكن ودعم البرامج العلمية والبحث.

كما تميزت هذه الجلسة بتقديم منهجية إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف السيد عبد الفتاح الصاحبي (وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة) .

و نظرا لأهمية هذه الإستراتيجية و مدى تعدد المتدخلين فيها، فقد اقترح السيد رئيس الدورة على أن تتم إعادة عرضها و مناقشتها في مناسبة لاحقة.

و في الأخير، تمت قراءة التوصيات المنبثقة عن اللجنتين من طرف مقرري اللجن.

وفي الختام، ألقى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة كلمة يهنئ فيها الحاضرين على مشاركتهم الفعالة في أشغال هذه التظاهرة والتي تميزت بعطاء كبير وحرصت على تدارس قضايا مهمة تتميز بالنوعية و أكد السيد الوزير على أنها مواضيع من صميم المشاكل اليومية للمواطن المغربي رغم أن هناك مواضيع وإشكاليات أخرى كبرى و دولية متنوعة مثل التنوع البيولوجي والتطور الصناعي و الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون إلى غير ذلك ....
وأخيرا، أشار إلى دور التنسيق و التشاور بين المتدخلين في هذا المجلس الذي سيجعل منه مجلسا للتنمية المستدامة.